

الافصاح ودوره في قرار منح الائتمان
(دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)
**Disclosure and role in the decision
to grant credit
(Analytical study in Rafidain Bank)**

المدرس المساعد نبراس محمد عباس
الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة الرصافة

مستخلص

يعد الافصاح المحاسبي احدى الوسائل التي تساهم بشكل فعال في تقديم التقارير المالية التي تساعد ادارة المصرف في عملية منح الائتمان حيث هدف البحث الى معرفة مدى تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار الائتماني السليم وانطلقت مشكلة البحث من اعتماد المصارف بشكل اساسي على الضمانات المقدمة وضعف الاهتمام بالافصاح المحاسبي، لذلك سعى البحث لمعرفة مدى اهمية الافصاح في اتخاذ القرار الائتماني وما لهذا القرار من اثر على تقدم الاقتصاد العراقي، وتم دراسة حالتين لشركات طلبت الائتمان خلال عام 2015 وتحليل التقارير المالية للفترة التي سبقت طلب الائتمان اضافة للفترة التي تلت الائتمان بالنسبة للشركة التي منحت القرض وتوصل البحث الى نتائج اهمها ان استخدام التحليل المالي يؤثر بشكل فعال على اتخاذ القرار الائتماني الصحيح كما ان الضمانات قد توفر الامان للمصرف الا ان استخدامها كمؤشر اساسي قد تؤثر على النهوض بالمشاريع الاقتصادية.

كلمات مفتاحية (الافصاح، قرار منح الائتمان)

Abstract

The accounting disclosure is one of the means that contribute effectively to the financial reporting that helps the bank's management in the process of granting credit. The objective of the research is to know the impact of the analysis of the financial statements on the decision making sound sound and the problem of research from the adoption of banks mainly on the guarantees provided and the lack of interest in disclosure The study sought to know the importance of disclosure in the decision-making credit and the impact of this decision on the progress of the Iraqi economy, and was studied two cases of companies requested credit during the year 2015 and analysis of financial reports for the period preceding the request for credit added For the period following the credit for the company that granted the loan and the research reached the results of the most important that the use of financial analysis affects the effective decision making the right credit and guarantees may provide security for the bank, but its use as a basic indicator may affect the advancement of economic projects.

Keywords (Disclosure, decision to grant credit)

مقدمة

تعد وظيفة منح الائتمان المصرفي من اهم واخطر وادق الوظائف التي تقوم المصارف والمؤسسات المالية بممارستها، و توصف العملية الائتمانية credit process بكونها العملية المصحوبة دائما بالمخاطر والتي يصعب التنبؤ بها بدرجة كاملة من الدقة ولذلك تتعامل المصارف مع العملية الائتمانية بأهمية بالغة وتقوم بمنحها العناية الفائقة التي تتناسب مع المخاطر الكبيرة المصاحبة لها، وتسعى المصارف الى تخفيف مخاطر الائتمان من خلال مراقبة القرض للغرض نفسه الذي منح الائتمان لأجله، ويمثل الإفصاح احد الوسائل المهمة الذي يهدف إلى تقديم المعلومات المفيدة على شكل تقارير وقوائم مالية لمساعدة جميع مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم بشكل رشيد وصحيح وذلك من خلال جعل التقارير والقوائم المالية بعيدة عن التضليل.

المبحث الأول : منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اغفال اهمية الافصاح المحاسبي ودوره في التخفيف من المخاطر المالية الممكن التعرض لها, حيث تعاني المصارف العراقية من ضعف اهتمام ادارة الائتمان بالإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشاركات التي تقدم طلبات منح ائتمان لمشاريعها واعتماد ادارة المصرف على الضمانات بشكل اساسي للموافقة على منح الائتمان المصرفي مما قد يؤثر على صحة اتخاذ القرار الائتماني.

1-2 فرضية البحث: الافصاح المحاسبي يؤثر على القرارات الائتمانية السليمة.

1-3 هدف البحث: يسعى البحث الى تحديد مدى تأثير الافصاح المحاسبي على اتخاذ القرار الائتماني السليم من خلال :

1- التعرف على مفهوم الافصاح المحاسبي والائتمان المصرفي .

2- بيان اثر الافصاح في اتخاذ القرار الائتماني .

3- استعراض دور ادارة الائتمان في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال منح الائتمان .

1-4 اهمية البحث: تتبع اهمية البحث من مدى اهمية الافصاح في التقارير المالية والتي تحقق الثقة والمصادقية وتساهم بشكل

فعال في اتخاذ القرار الائتماني, كما ان الافصاح المحاسبي يساعد بشكل فعال في تحديد الانشطة الاجتماعية التي لها تأثيرات ايجابية على البيئة حيث تعطي صورة واضحة للمصارف لغرض التمويل والذي تساهم من خلاله في دفع حركة الاقتصاد .

1-5 المنهجية العلمية: من اجل تحقيق اهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الكتب والدوريات

والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة الى البيانات المالية التي تم الحصول عليها من ادارة المصرف .

المبحث الثاني : الافصاح والائتمان المصرفي

2-1 الإفصاح المحاسبي

2-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي: ويعني بأبسط معانيه هو العلانية ونشر البيانات والمعلومات المالية التي تساعد في فهم

القوائم المالية وما تحتوي عليه من ارقام ومعالجات وقد يستسقى هذا الافصاح من مخرجات النظم المحاسبية(عوض الله, 2001:

38). والإفصاح يعد كونه عرض وتوصيل المعلومات بالشكل الذي يجعل القوائم غير مضللة ومفهومة لدى مستخدميها وملائمة

للغرض الذي تستخدم من أجله(Hendrickson,1992:72), وهنا ينبغي الإشارة إلى إن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم

من خلال القوائم المالية ولكن أيضاً من خلال التقارير بكاملها(مطر والسويطي, 2008: 572) وهذا يعني ضرورة ان تتضمن هذه

القوائم والتقارير على المعلومات المهمة التي تظهر الوحدة الاقتصادية في صورة تعبر عن وضعها بشكل

دقيق(Ryan,2003:23) وتأسيساً على ما تقدم نجد ان الافصاح إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة الأوضاع بعدالة

وموضوعية دون تضليل وان المعلومات التي تؤثر في القرار الرشيد هي المعلومة المناسبة التي تمكن الادارة من استغلالها في

اتخاذ القرارات الرشيدة .

2-1-2 أهمية الإفصاح: تعود اهمية الافصاح المحاسبي الى كونه احد الاسس التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية وهو احد

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كما نصت القوانين على ضرورة تضمين المعلومات في القوائم المالية المنشورة, بل و أرفقت

في كثير من الأحيان نماذج تلزم الشركات على اتباعها في عرض هذه المعلومات وتقديم ما يلزم من البيانات الضرورية لاتخاذ

القرارات(خضير، 2010: 17) وبسبب الأهمية المتزايدة لمبدأ الإفصاح فقد حرصت المجتمعات المهنية في شتى بلدان العالم ولاسيما المتقدمة منها على إصدار معايير خاصة بالإفصاح، كما ان اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) حرصت هي الأخرى على إصدار أكثر من معيار خاص بالإفصاح المحاسبي ان للإفصاح المحاسبي دوراً مهماً وبارزاً نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتي لها علاقة بالشركات، وعليه فهو يعد حالة من التغيير والتطور المستمر لمواجهة متطلبات المجتمع من المعلومات المالية التي تؤثر على قراراتهم الاستثمارية(مطر، 2004: 331).

2-1-3 أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي كالآتي:

أولاً: الإفصاح الشامل أو الكامل **Comprehensive Disclosure**: يطلق عليه بالإفصاح التام وهو المصطلح الشائع والعام في المحاسبة ويعني اعداد البيانات المالية التي تصور الاحداث الاقتصادية التي اثرت على الوحدة الاقتصادية في الفترة المالية الماضية وبشكل دقيق حيث ان المعلومات المعروضة تشمل كل شيء يريده الشخص المراد إبلاغه بالمعلومات لكي يتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة (الدوري، 2012: 43) ويعتمد الإفصاح الشامل على قاعدة مهمة وهي اذا كان حذف معلومة معينة سيجعل من القوائم مضللة فينبغي الافصاح عن هذه المعلومة (حسين، 2006: 29) ويتطلب هذا النوع اجراء مفاضلة بين امرين متعارضين لتحديد كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها (الخطيب، 2005: 162):

- 1- الإفصاح على قدر "كافياً" من التفاصيل التي من شأنها ارشاد مستخدمي القوائم المالية.
 - 2- أنه اختصار وتكثيف المعلومات ليتيسر فهمها لان التفصيل الشديد في القوائم قد يترتب عليه صعوبة استيعابها مع الاخذ في الاعتبار تكلفة اعداد واستخدام هذه المعلومات.
- ومما تقدم يتضح ان هذا الافصاح اعتمد على فرضيات اربعة(مطر والسويطي، 2008: 8):
- أ. هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل.
 - ب. يمكن الايفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين عن طريق مجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام **General Purpose Financial Statement**.
 - ج. أن اثر المحاسبة في عملية الافصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية يتحدد في القوائم الاساسية الاربعة(قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تغير حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي).
 - د. إن هذا الاسلوب لا يعد الافضل لمبدأ الإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية ، وذلك بمقارنة الكلفة مع المنفعة.

ثانياً: الإفصاح الكافي **Adequate Disclosurtre**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم بحيث يتوافق مع اهداف القوائم المالية غير المضللة وينصرف الى اعداد البيانات لتصور الاحداث الاقتصادية لفترة ماضية ويجب ان تحتوي على معلومات كافية نافعة ليست مضللة(زيود وآخرون، 2007 : 175). ومن الناحية العملية لا يمكن توفير المستوى المثالي للبيانات لأسباب عدة منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات، فضلاً عن التفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي(القريشي، 2011: 14).

ثالثاً: الإفصاح العادل Fair Disclosure: ويتمثل الإفصاح عن المعلومات بأسلوب أو طريقة منهجية تضمن وصول القدر نفسه من المعلومات الى مختلف الاطراف وبشكل متساوي وغير متحيز (Belkaoui,2000:168) ويهتم هذا النوع بالرعاية المتوازنة لاحتياجات الأطراف المعنية بالقوائم المالية ينبغي أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر حيث اعتاد مراقب الحسابات ان يعتمد على رأي نظيف وغير متحفظ , ويرتبط هذا المبدأ بالنواحي الاخلاقية بحيث يتم تزويد مستخدمي البيانات بكمية المعلومات المالية نفسها في وقت واحد (القريشي، 2011: 14).

رابعاً: الإفصاح المعرفي أو التثقيفي Informative Disclosure: يشير مصطلح الإفصاح المعرفي إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة اكبر من الخبرة في استخدامها بالإضافة للمعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير ومن ذلك التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية أو المعلومات القطاعية ويهدف الى تقديم معلومات مفيدة لإغراض اتخاذ القرارات وأصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحاً بعد تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطاره على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات وملاءمتها إلى جانب موثوقيتها (العمرى والسويدان، 2007: 8).

خامساً: الإفصاح الإلزامي: هو كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والمحددة من قبل الهيئات المختصة وبموجب المعايير الدولية والمحلية ولكل بلد (سالم، 2010: 33).

سادساً: الإفصاح الاختياري: هو تقديم معلومات اضافية اكثر من المتطلبات القانونية وعرف أيضاً بالإفصاح الطوعي و أنه ذلك الإفصاح الذي لا تحكمه معايير معينة أو قواعد قانون قابلة للتطبيق من قبل إطار مفاهيم (staden,2004:2).

ونستخلص هنا ان الإفصاح لكي يكون ملائماً لمستخدمي التقارير لا بد ان يتصف بصفات ثلاثة وهي: ان يكون كافياً، وعادلاً، وشاملاً فتمثل الكفاية الحد الأدنى من المعلومات والعدالة تتمثل في مراعاة مصالح جميع الاطراف اما الشمولية فلا تعد الكم الكبير من المعلومات وإنما التركيز على المعلومات القيمة والمفيدة بالشكل الذي يجعل التقارير غير مظلل وتساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

2-1-4 العوامل المؤثرة في الإفصاح: هناك عدة عوامل ممكن ان يكون لها اثر في درجة الافصاح للتقارير المالية تتعلق ببيئة المجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وفيما يأتي العوامل المؤثرة على الافصاح:

- 1- عوامل بيئية: هناك اختلاف في اعداد التقارير المالية من دولة الى أخرى يعود هذا الاختلاف لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية (مطر والسويطي، 2008: 361).
- 2- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: وتتمثل في حجم المشروع، وعدد المساهمين، التدقيق الخارجي (مراقب الحسابات) ومدى التزامه بالمفاهيم المحاسبية والقواعد المهنية، تسجيل الشركة في سوق العراق للأوراق المالية اذ يعد احد المؤشرات المهمة على الافصاح (القانون العراقي المؤقت لأسواق الأوراق المالية لسنة 2004).
- 3- عوامل تتعلق بالمعلومات المالية: حيث تتأثر درجة الافصاح في التقارير بالمعلومات التي يتم الافصاح عنها ومدى ملائمة هذه المعلومات (Gody and Andrew, 2002: 4).
- 4- القوانين والتشريعات: حيث يكون لها دور مهم في مجال الافصاح وقد اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق منذ نشوئه في عام 1988 اربعة عشر قاعدة منها قاعدتان تتعلقان بمبدأ الافصاح وكالاتي:

أ- القاعدة رقم (6) (الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسية المحاسبية).

ب- القاعدة رقم (10) (الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة).

ويرى البعض ان العوامل المؤثرة في الإفصاح تتمثل بالاتي: (طرائق وأساليب الإفصاح، التشريعات والقوانين المحلية المالية، الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المستخدمون واحتياجاتهم، المحاسبون ومراقبو الحسابات وقدراتهم المهنية، ادارة الوحدة الاقتصادية، سوق الأوراق المالية في الدولة، كلف الإفصاح، اللجان ومجالس الهيئة والمحاسبة التدقيقية المسؤولة عن صياغة ووضع المعايير). (العمرى والسويدان، 2007: 113) (سالم، 2010: 39)

2-2 الائتمان المصرفي Bank Credit

2-2-1 مفهوم الائتمان المصرفي: الائتمان المصرفي من اهم واخطر الوظائف المصرفية حيث ورد بتعاريف عدة إذ عُرف بأنه كلفظ معناه الثقة التي توليها المصارف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً (الخطيب، 2005: 4) ولا تعد كل عملية ثقة بالضرورة هي عملية ائتمان وإنما لابد من ان تكون علاقة مديونية بين شخصين احدهما دائناً والآخر مدیناً ولا بد ان يقبل الدائن أجلاً معيناً لسداد دينه. (سالم، 2010: 30)، كما وجاء تعريف الائتمان في (قانون المصارف العراقي المرقم 94/المادة 1) بأنه: "أي صرف أو التزام بصرف مبلغاً نقدياً مقابل حق بسداد المبلغ المصروف والمستحق ودفع الفائدة أو أي رسوم أخرى على هذا المبلغ سواء أكان مضموناً أم غير مضموناً.

2-2-2 أهمية الائتمان المصرفي Importance for Bank Credit: الائتمان المصرفي ضرورة جوهرية مهمة للاقتصاد فهو يحول دون بقاء الاموال معطلة ويحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة في نشاط المؤسسات المصرفية ويمكن استعراض أهمية الائتمان المصرفي بالنقاط الآتية:

- 1- يعد الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر ربحاً للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه.
- 2- المساهمة في انشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وتطوير القائم منها
- 3- تمويل الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم للسلع الاستهلاكية (طه، 2007: 439).
- 4- توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية .
- 5- تسهيل عملية التبادل التجاري باستخدام الاعتمادات المستندية .
- 6- يساهم الائتمان المصرفي على تنشيط الاقتصاد و زيادة الدخل القومي (الدوري، 2012: 16).

2-2-3 أسس منح الائتمان: الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

- 1- توفير الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك (الشمري، 2010: 15).
- 2- تحقيق الربحية: يعتبر المصرف احد المؤسسات الهادفة الى تحقيق الربح وبالتالي فان السياسة الاقراضية التي يعتمدها المصرف سواء كانت مرنة او متشددة تكون بهدف تحقيق الارباح وفقاً لمستوى معين من المخاطرة وبذلك فان حصول المصرف على الفوائد تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة المصاريف، وتحقيق عائد على شكل أرباح صافية (Rafal&Monika, 2016: 33).

3- السيولة: تعني مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين أي احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر الأموال النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وللسيولة ثلاثة أبعاد هي (الوقت والمخاطرة والكلفة) وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة وهو أمر يتعارض مع هدف الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق وحسب تعليمات وتوجيهات البنك المركزي وبما يتناسب مع تحقيق التوازن وتعد هذه الاسس عبارة عن اطار يتضمن المعايير والشروط التي تزود بها شعب الائتمان (الشمرى، 2010: 15).

2-2-4 معايير منح الائتمان: هناك عدة نماذج لمعايير منح الائتمان يعتمد عليها المحللون ومانحو الائتمان على مستوى الدول عند منح القروض حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية باعتباره المقرض (الدعيم وآخرون، 2006: 77)، وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية (الشمرى، 2010: 17)، وسوف يتم التطرق لنموذج الائتمان المعروف بـ (5C,S) وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها من قبل المصرف ويعد هذا النموذج ابرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان وفيما يلي استعراض المعايير:

أ. **الشخصية Character:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف حيث يعتمد عليها البنك لمنح التسهيلات من عدمها ويرتبط هذا العامل بسمعة العميل وشخصيته ورغبته في تسديد التسهيلات ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصية وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف في حال وجودها أما في حالة عدم وجود ملف تعامل سابق لدى المصرف فيمكن الاستدلال بأحد العناصر التالية: (Prokopczuk&Truck, 2004: 27)

(المصارف أو المؤسسات التي سبق للعميل التعامل معها، الموردون الذين سبق لهم تقديم ائتمان لذلك العميل، الاستفسار عنه في غرفة التجارة)

ب. **المقدرة Capacity:** وتعني قدرة العميل على خلق تدفقات نقدية قادرة على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وتعد إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في مواعيدها وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي، وخصائص القوى العاملة لديه، ومدى اعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة، ويعد معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي يتعرض اليها المصرف عند منح الائتمان (الخطيب، 2005: 213).

ج. **رأس المال Capital:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصر "أساسي" من عناصر تقليل المخاطر باعتباره يمثل ملاءة المقرض ويعد من العناصر الأساسية التي تقلل من مخاطر الائتمان من خلال تحليل النسب المالية

ومقارنتها مع المشروع لعدة سنوات مالية أو مع مشروع اخر لنفس النشاط، وبالتالي قياس القدرة على السداد (Angela & Jeremy, 2015: 133).

د. **الضمانات Collateral**: الضمان هو مجموعة الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض وتعني الضمانات المقترحة مقابل التسهيلات المطلوبة وكلما زادت المخاطر كلما زادت الضمانات المطلوبة والتي قد تشمل على الكفالات الشخصية للشركاء ، الرهونات العقارية ، التأمينات النقدية، الاعتمادات الواردة، الكفالات البنكية. وهناك عناصر يجب توافرها في الضمان أهمها: (قابلية التصرف، سهولة تقويمه، قدرته على توليد الدخل) (عبد الحميد، 2010: 78)

هـ. **الظروف المحيطة Conditions**: وتعني الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل (نشاطه الاقتصادي) والظروف الاقتصادية في البلد ، الاطر التشريعية والقانونية في البلد (سالم، 2010: 213)، فإذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فإنه من المنطق عدم التوسع في منح الائتمان خاصة إذا كانت مدة القرض طويلة.

إن هذه العوامل مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن المركز الائتماني للمقترض على الرغم من التفاوت في أهميتها النسبية، فمثلاً المعيارين الأول والثاني تعد بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيره، فلا ينظر في موضوع الائتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل كما ينظر الى الضمان على انه اقل المعايير اهمية كون الضمانة لا تجعل من القرض الرديء قرضاً جيداً، لكنها تجعل من القرض الجيد قرضاً افضل ومن الطبيعي ان لا تستوفي جميع المعايير الخمسة اعلاه تمثل الحد الامثل فالضعف في احد المعايير يمكن ان يعوض بقوة المعيار الاخر على ان تكون الدراسة التي اجريت لهذه المعايير الخمسة اجريت بشكل متكامل ومتوازن(الدوري، 2012: 19).

2-2-5 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني: تتخذ المصارف التجارية قرار التسليف بعد الوقوف على عدة اعتبارات لكونها ستكون مقرضة لأموال وضعت من الغير في المصرف والتي ينبغي المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني وهي:

1-عناصر خاصة بالزبون المقترض: Elements on the customer بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بنشاط العميل حيث تقوم جميعها بدورها في تقييم صلاحية العميل للحصول على الائتمان ، وتحديد المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان (Ross, 2002: 430)

2-عناصر خاصة بالمصرف Bank components: وتشتمل تلك العناصر على القضايا المتعلقة بأنشطة المصرف وكما يأتي:

أ. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف ومدى قدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني بأنه قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، وهناك بعض المتطلبات التي تؤثر في السيولة وهي (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) (الدغيم وآخرون، 2006: 195).

ب. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها إي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان. وتكون الاستراتيجية بعدة أنواع وكالاتي: (استراتيجية إقراض هجومية Aggressive

Strategic, استراتيجية متحفظة (Conservative Strategic, استراتيجية معتدلة (Moderate Strategici) (الشمري، 2010: 23-24).

- ج. الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه خلال المراحل القادمة إذ إن المصارف ومن خلال أنشطتها تحاول تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي (تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (المالكين)، توسيع الحصة السوقية، تحقيق استقرار يخدم أهداف التنمية الاقتصادية للبلد) (مطر، 2004: 331).
- د. الحصة السوقية للمصرف إي كلما كان المصرف يحوز على جانب كبير من الإيداعات التي تعكس نشاطه كانت قابليته على الإقراض أكبر وإمكانيته عالية على الإقراض والتغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة وبحسب رغبة الزبائن (Rafal & Monika, 2016:36).
- هـ. الإمكانيات المتاحة للمصرف : أي كلما كان المصرف يمتلك نوعية خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة كلما كان أقدر على منح قروض جديدة وجيدة (الشمري، 2010: 23-24).

3- عناصر خاصة بالتسهيل الائتماني Elements on the loan: وتشمل تلك العناصر على ما يأتي:

- أ. مبلغ القرض Communicant of Loan: على المصرف إن يحقق التوازن بين المبلغ المطلوب من قبل العميل وحجم نشاطه التجاري، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في حالة إعطاء العميل قرضاً يفوق حجم نشاطه فإنه يؤدي إلى انخفاض مقدرة العميل على خدمة دينه.
- ب. الغرض من القرض The Loan Purpose: أن على المصرف أن يعرف غرض العميل من القرض، وذلك لعدم تقاطع غرض القرض مع السياسة المالية والنقدية التي يرغب البنك في تحقيقها حيث ينبغي أن يكون القرض مشروعاً وقانونياً ومبنياً على أسس وضمانات متفق عليها.
- ج. مدة القرض Period of Loan أن مدة القرض من الأمور المهمة التي تسعى المصارف إلى تقليلها من خلال (القروض قصيرة الأجل والمتوسطة) والتي عادةً ما تسمى ذات التصفية الذاتية أو التي تسدد نفسها بنفسها، وعادةً ما تكون درجة مخاطرتها أقل من القروض طويلة الأجل على الرغم من إن العوائد المتولدة عنها تكون كبيرة (الدوري، 2012: 63).
- د. مصدر الوفاء Source of the Paying: على المصارف دراسة مصادر سداد القرض من قبل العميل قبل الموافقة على منح القرض والتأكد من وجود مصادر ثانوية إلى جانب المصادر الرئيسية لتسديد القرض، وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة للائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي درجة المخاطر التي تحيط به، ويمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة (الشمري، 2010: 45).

2-2-6 فاعلية السياسة الائتمانية: تعد السياسة الائتمانية كونها مجموعة المبادئ والأسس التي تعنى بتنظيم اسلوب دراسة ومنح التسهيلات المصرفية كذلك دراسة انواع الانشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها ضمن الحدود المقررة (عبد الحميد، 2010: 36) وتمثل السياسة الائتمانية مجموعة الاسس والمعايير والشروط التي تضعها ادارة المصرف لمنح الائتمان بناءً على ما توجهه الادارة العليا وتحدد السياسة الائتمانية وفق للائحة الارشادية التي يصدرها البنك المركزي والتي تعد دليلاً للعمل وذلك بغرض اتخاذ القرارات الائتمانية وتحقيق الرقابة الفعالة، وللسياسة الائتمانية اركان تتمثل (تحديد الرقعة الجغرافية للمصرف، الانشطة الاقتصادية، شروط ومعايير منح الائتمان، البيانات المالية المطلوبة، اجال استحقاق القروض، حدود التركيز الائتماني انواع الضمانات المطلوبة، اسعار الفوائد والعمولات المصرفية، اجراءات الحصول على الائتمان)(الدوري، 2012: 58). وتهدف السياسة الائتمانية إلى: (تعليمات البنك المركزي العراقي، 2011: 15)

- 1- منح القروض على الاسس السليمة والرصينة وتكون قابلة للسداد.
 - 2- الاستثمار في اموال المصارف بشكل مربح لمصلحة حملة الاسهم والمودعين.
 - 3- يكون الائتمان خدمة الاحتياجات المشروعة في المجالات الاقتصادية المختلفة .
- وتعتمد فاعلية السياسة الائتمانية وإدارتها وسياقاتها في كل مصرف على الامور التالية:(عبيد، 2009: 29)
- 1- التحديد السليم لأنواع المخاطر المصرفية التي يمكن التعرض لها عند منح الائتمان.
 - 2- تحديد الاجراءات التصحيحية لتلافي المخاطر المصرفية قبل حدوثها.
 - 3- تنظيم المعلومات وتوصيلها الى الادارة العليا ومجلس الادارة في الوقت المناسب .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

العينة التي تم اختيارها للتحليل لشركتين تمارسان نفس النشاط التجاري تم طلب مبلغ قرض بمقدار متساوي من قبل الشركتين ولعدم قناعة ادارة مصرف الرافدين بضمانات احدى الشركتين تم رفض الائتمان لإحداها والموافقة للآخرى، ومن منطلق مبدأ السرية المصرفية وحفاظاً على اسرار العملاء تم الاتفاق مع شعبة الصيرفة والائتمان على عدم ذكر اسماء الشركات والاكتفاء بالإشارة اليها برمز، سيتم التحليل المالي لبعض المؤشرات ومنها(الربحية، السيولة، الاداء، الملاءة، نسبة من كشف التدفق النقدي) لمعرفة مدى صحة القرار الائتماني

3-1 الشركة (أ) شركة صناعية مساهمة مختلطة:

تعد الشركة من الشركات الرائدة في المجال الصناعي وتهدف الى تنمية الجانب الصناعي، وللشركة معامل تأسست للصناعة المعدنية والتجميعية والمستلزمات الطبية والتكميلية وكذلك استيراد وتصدير وبيع الاجهزة الكهربائية.

3-1-1 اتفاقية التسهيلات الائتمانية: قدمت الشركة طلب قرض بمبلغ (1000000000) (مليار دينار عراقي) خلال (2015) لتطوير معامل الشركة وإعادة تأهيلها بعد تعرض بعض المعامل ومراكز التوزيع الى الأعمال ارامية في محافظات الرمادي والموصل وتوسيع النشاطات التجارية و الإنتاجية، وتأمل الشركة في تجهيز المؤسسات وقد قامت الشركة بتقديم ضمانات عقارية واستثماراتها المالية في شركاتها الأخرى وبما يقارب المليار ونصف كضمان للقرض المطلوب.

3-1-2 قرار ادارة المصرف: لقد كان قرار المصرف رفض منح القرض للشركة (أ)، وكان سبب الرفض هو عدم كفاية الضمانات المقدمة من قبل الشركة حيث تعد الضمانات من اهم مقومات منح القروض لدى المصارف وبالرغم من ان الضمانات كانت

تتجاوز مبلغ القرض إلا ان ادارة المصرف صرحت بان اغلب الضمانات هي مقرات للمعامل والشركات اضافة الى ان جزء من الضمانات المقدمة كان استثمارات مالية لم يأخذ بها المصرف كضمانات مؤثوقة، ولغرض التأكد من صحة القرار المتخذ بالاعتماد على تحليل بيانات الشركة المالية وغير المالية .

3-1-3 التحليل المالي للشركة(أ)

أولاً: نسب الربحية (Profitability Ratios): وتعبّر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح

- 1- نسبة مجمل الربح: ومدلول هذه النسبة إن الشركة قد حققت ربح بقيمة سالبة بلغت (0,033) في عام(2014) نتيجة لعجزها عن تحقيق الأرباح، كما لوحظ إن خسارة الشركة قد انخفضت عن السنة السابقة حيث بلغت سنة 2013 بقيمة سالبة (0.052) في حين كانت النسبة موجبة عام 2012 بلغت (0,362) اقل من الواحد الصحيح.
- 2- ربح التشغيل :بما ان النسبة السابقة تبين ان الشركة قد حققت خسارة وإن مبيعاتها لم تغطي عجزها المتراكم مما جعلها تحقق ربح سالب بمقدار (0,290) لسنة (2014)، بينما حققت الشركة ربح تشغيل سالب مقداره (0,426) للسنة السابقة (2013)، وعجزت الشركة على المحافظة على أرباحها التشغيلية أو تطويرها كما في عام (2012) حيث بلغت(0,535) إلا ان الشركة قد خفضت نسبة الخسارة في سنة 2014.
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: وكالنسبتين السابقتين لم تحقق الشركة ربحاً وبلغت صافي الربح قيم سالبة مقدارها(0,335)لسنة(2014)، أما سنة(2013) فقد بلغت صافي الربح قيمة سالبة مقدارها(0,043)أما في سنة 2012 فقد بلغت (0,343).
- 4- العائد على الموجودات: وتعد هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الشركة في ادارة الاستثمارات لأموالها الحاصلة عليها من مصادر التمويل الخاصة بها سواء الداخلية منها او الخارجية وتمثل هذه النسبة مؤشراً للربحية وفي تحليل النسبة نجد ان الشركة حققت خسارة وبنسبة (0.132) لسنة 2014 فيما نجد انها حققت سنة 2013 نسبة (0,142) وفي سنة 2012 حققت ربحاً بنسبة(0,151) من خلال تحليل النسبة فقد لوحظ إنها لم تستثمر الأموال التي حصلت عليها من مصادر التمويل بالشكل الكافي إذ لم تؤثر تغيراً ملحوظاً في عائداتها.
- 5- العائد على حقوق المساهمين: من خلال تحليل النسبة تبين ان الشركة حققت خسارة لسنة(2014) بلغت(0,195)، فيما نجد انها حققت في سنة 2013 خسارة بنسبة اعلى حيث كانت (0,024) بينما حققت ربحاً للسنة السابقة(2012) بلغت (0,247).

دلت نسب الربحية إن الشركة تعاني من خسائر وعدم تحقق الربح كما إنها عجزت عن تغطية مصاريفها ذات العلاقة بمبيعاتها، ومن خلال مقارنة ما حققته للسنة 2014 والسنوات السابقة لوحظ إنها قد حققت تراجعاً وهذا دليل على انخفاض مبيعاتها من جهة و ضعف قدرة إدارتها في توليد الأرباح من جهة أخرى إلا ان الخسائر قد انخفضت سنة 2014 عن السنة السابقة مما يدل على محاولة الشركة لاستعادة وضعها السابق.

ان: نسبة مجمل الربح = مجمل الربح/ صافي المبيعات

نسبة ربح التشغيل= ربح التشغيل/ صافي المبيعات

نسبة صافي الربح بعد الضريبة= صافي المبيعات بعد الضريبة/ صافي المبيعات

نسبة العائد على الموجودات = ربح التشغيل/ جملة الموجودات

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة/ جملة حقوق المساهمين
جدول (1) نسب الربحية Profitability Ratios للشركة للسنوات (2012، 2013، 2014) للسنوات الثلاثة قبل طلب القرص

النسبة المالية	2012	2013	2014
نسبة مجمل الربح	$0,362 = \frac{2293978474}{6319978845}$	$(0,052) = \frac{(242149435)}{4597964751}$	$(0,033) = \frac{139893789}{4246542143}$
نسبة ربح التشغيل	$0,535 = \frac{2235998477}{6319978845}$	$(0,426) = \frac{(1790488473)}{4597964751}$	$(0,290) = \frac{(1232449216)}{4246542143}$
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	$0,343 = \frac{2165928465}{6319978845}$	$(0,043) = \frac{(198679259)}{4597964751}$	$(0,335) = \frac{(1423918499)}{4246542143}$
نسبة العائد على الموجودات	$0,151 = \frac{2235998477}{14842117492}$	$(0,142) = \frac{(1790488473)}{12648244793}$	$(0,132) = \frac{(1232449216)}{9363884594}$
العائد على حقوق المساهمين	$0,247 = \frac{2165928465}{8775498722}$	$0,024 = \frac{(198679259)}{8200349937}$	$(0,195) = \frac{(1423918499)}{7310269032}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثانياً: نسب السيولة Liquidity Ratio: وتعد اداة لتقييم المركز الائتماني للشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات وقد بلغت نسبة السيولة للشركة كالآتي:

- 1- نسبة التداول: نلاحظ ان نسبة السيولة بلغت في (2012، 2013، 2014) (1: 2,110، 1: 2,404، 1: 2,167) على التوالي أي تقريباً (2مرة) وهي نسبة مقبولة
- 2- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ تدني نسب السيولة في عام (2014) حيث بلغت (0,824) بينما كانت في (2012,2013) بمقدار (1,199، 1,238) على التوالي وتعد نسب جيدة.

يلاحظ من خلال دراسة نسب التداول لثلاث سنوات متتالية وجود تدني بسيط لنسب التداول للعام (2014) وبمقدار ضئيل، ومع هذا فإن مؤشر التداول يعد جيد بالنسبة للشركة إذ بلغ الحد القبول والبالغ (2: 1)، ومن خلال مقارنة نسبة التداول مع نسبة السيولة السريعة، نجد ان الشركة تستطيع تحقيق السيولة المطلوبة عند الحاجة والإيفاء بالتزاماتها من خلال موجوداتها المتداولة، وهذا مؤشر جيد يمكن ان يضمن للمصرف سداد التزامات الشركة في الأجل القريب.

ان: $\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$
 $\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

جدول رقم (2) نسبة السيولة للسنوات التي سبقت طلب القرص Liquidity Ratio

النسبة المالية	2012	2013	2014
نسبة التداول	$2,167 = \frac{12496501578}{5765640140}$	$2,404 = \frac{9253134492}{3847877519}$	$2,110 = \frac{7729681623}{3663627328}$
نسبة السيولة السريعة	$1,238 = \frac{12496501978}{5358489423}$	$1,199 = \frac{9252234119}{4637441232}$	$0,824 = \frac{7729681366}{4708654387}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثالثاً: نسب النشاط او الاداء **Performance or Activity Ratios**: وتقيس مدى قدرة الشركة في ادارة نشاطها وموجوداتها بكفاءة وكانت النسب للشركة (أ):

1. معدل دوران المدينين: يلاحظ إن النسبة لسنة(2014) قد بلغت (0,509) أما السنوات (2013، 2012) فقد كان معدل دوران المدينين (0,633، 0,519) وبذلك فقد انخفض معدل دوران المدينين بمقدار ضئيل لسنة 2014 عن السنوات السابقة.
2. متوسط فترة التحصيل: بالاعتماد على النسبة السابقة نجد إن المدة بين بيع البضاعة على الحساب (بالأجل) وتحصيل قيمتها قد انخفضت لسنة (2014) عن السابقة إذ بلغت لسنة (399 يوم) أما في (2013، 2012) فقد بلغت (694 يوم، 569 يوم) على التوالي، مما يعني تحسن سياسة الشركة للبيع بالأجل لتحصيل قيمة بضاعتها في الوقت المناسب.
3. معدل دوران المخزون: بلغ النسبة للسنوات (2012، 2013، 2014) (1,292 ، 0,748 ، 1,135) مما يعني إنها قامت بتدوير مخزونها وتحويله إلى مبيعات (مرة واحدة) خلال السنة
4. متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: حققت هذه النسبة فترة (317 يوم) لسنة (2014) أي اقل من سنة، مما يعني إنها استطاعت تحريك منتجاتها اسرع وبالتالي زيادة احتمالية تحقيقها للأرباح ، وقد استطاعت تخفيض فترة الاحتفاظ بالمخزون بصورة جيدة .
5. معدل دوران الموجودات: يلاحظ إن هذه النسبة قد بلغت خلال السنوات (2012، 2013، 2014) (0,426، 0,364، 0,441) على التوالي. ويلاحظ انها انخفضت سنة 2013 ولكنها ارتفعت في سنة 2014 مما يدل تحسن في وضع الشركة. (يلاحظ من خلال النسب اعلاه انخفاض معدل دوران المدينين وارتفاع في متوسط فترة التحصيل للديون لسنة(2014) عن السنوات السابقة ، وكذلك ارتفاع دوران المخزون والانخفاض في فترة الاحتفاظ بالمخزون وهذا مؤشر جودة ديون الشركة ومن ثم سيولتها وبالعكس.

ان: معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة/ رصيد المدينين

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران المدينين

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة/ رصيد المخزون

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات/ جملة الموجودات

جدول (3) **(Performance or Activity Ratios)** نسب الأداء أو النشاط (للسنوات التي سبقت طلب القرض)

النسبة المالية	2012	2013	2014
معدل دوران المدينين	$0,633 = \frac{710726500}{1122141355}$	$0,519 = \frac{792128110}{1525713524}$	$0,905 = \frac{749177250}{827553421}$
متوسط فترة التحصيل	$569 = \frac{360}{0,633}$	$694 = \frac{360}{0,519}$	$399 = \frac{360}{0,905}$
معدل دوران المخزون	$1,292 = \frac{6922153350}{5358489423}$	$0,748 = \frac{3469812517}{4637441232}$	$1,135 = \frac{5424954744}{4780654387}$
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	$279 = \frac{360}{1,292}$	$481 = \frac{360}{0,748}$	$317 = \frac{360}{1,135}$
معدل دوران الموجودات	$0,426 = \frac{6319978845}{14842117492}$	$0,364 = \frac{4597964751}{12648244793}$	$0,441 = \frac{4246542143}{9363884594}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

رابعاً: نسب الملاءة **Solvency Ratios** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل

- 1- نسبة المديونية: تؤثر هذه النسبة على مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل موجوداتها ، ونجد إنها لم تؤثر تغيير في النسبة بشكل ملحوظ .
 - 2- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: نجد إن الشركة لم تتغير نسبة ديونها للسنوات الاخيرة بشكل ملحوظ، نلاحظ ان هناك انخفاض في قدرة الشركة على سداد القروض طويلة الأجل غير انها لم تقتصر من اي جهة بحسب بياناتها المالية.
 - 3- نسبة تغطية الفوائد: من خلال هذه النسبة نجد إن الشركة لم تؤثر وجود الفوائد لقروضها لعدم تحمل الشركة لتسهيلات ائتمانية أو قروض خلال السنوات المذكورة .
 - 4- نسبة الملكية: بما إن هذه النسبة مكتملة لنسبة المديونية عليه نجد إن اتجاهها معاكساً لاتجاه نسبة المديونية وقد بلغت نسب متقاربة .
- نلاحظ من خلال نسب الملاءة إن الشركة لم تعاني من تحمل الاعباء الخاصة بالمديونية للسنوات قيد البحث كما انها لم تتحمل فوائد للقروض ولذلك شكلت نسبة الملكية مؤشراً عالياً، اما فيما يتعلق بنسبة تغطية الديون فقد كانت منخفضة بالاعتماد على الموجودات وبذلك فان نسب الملاءة تعطي مؤشراً ايجابياً للشركة.

ان: نسبة المديونية = جملة الديون / جملة الموجودات
نسبة تغطية الديون طويلة الأجل = صافي الموجودات الثابتة الملموسة / الديون طويلة الأجل
نسبة تغطية الفوائد = ربح التشغيل / الفوائد الحديثة
نسبة الملكية = جملة حقوق المساهمين / جملة الموجودات

جدول رقم (4) نسب الملاءة (Solvency Ratios) للشركة للسنوات قبل طلب القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
نسبة المديونية	$0,293 = \frac{4342650820}{14842117492}$	$0,258 = \frac{3267879965}{12648244792}$	$0,033 = \frac{3063649152}{9363884594}$
نسبة تغطية الديون طويلة الأجل	$0,287 = \frac{1220578199}{4250941912}$	$0,406 = \frac{1189599782}{2932279429}$	$0,349 = \frac{993696159}{2847927156}$
نسبة تغطية الفوائد	$\infty = \frac{2235998477}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{1790488473}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{1232449216}{\text{صفر}}$
نسبة الملكية	$0,591 = \frac{8775498722}{14842117492}$	$0,648 = \frac{8200349937}{12648244792}$	$0,781 = \frac{7310269032}{9363884594}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

خامسا: نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي: من خلال هذه النسب يركز المحلل على حجم التدفق النقدي للجهة المقترضة وقدرتها على تحويل الموجودات الى نقد وإن النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة تضمنت الاتي:

1- درجة السيولة المالية: تكشف هذه النسبة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وعليه فان الشركة حققت تدفق موجب لسنة 2012 اما في (2013، 2014) فقد حققت تدفق نقدي سالب وهذا مؤشر يدل على عدم القدرة على تغطية الديون قصيرة الأجل غير ان النسب السالبة تعد نسب منخفضة.

2- درجة المرونة المالية: ويلاحظ إنه كلما قلت هذه النسبة عن واحد صحيح فإنه مؤشر غير جيد و العكس بالعكس وعليه فقد كشفت هذه النسبة أيضا وضع الشركة المخرج في تغطية ديونها تبعا لتدفقاتها النقدية التشغيلية، حيث بلغت درجة المرونة المالية للسنة (2012) بقيمة موجبة (0,205)، بينما حققت درجة مرونة للسنوات الباقية بقيم سالبة.

3- التدفق النقدي الحر: لقد بينت النسبة لسنة 2012 بقيمة موجبة (0,158) بينما السنوات الاخرى دلت على ضعف تدفقاتها النقدية في تغطية قيمة موجوداتها اذ كانت قيمها سالبة

ومن خلال تحليل النسب من كشف التدفق النقدي نلاحظ ان التدفقات النقدية التشغيلية للشركة لم تستطيع تغطية ديونها او قيمة موجوداتها وبالتالي تحقيق المرونة المالية المناسبة .

ان: $\text{درجة السيولة المالية} = \text{صافي التدفق النقدي} / \text{متوسط الديون قصيرة الأجل}$

$\text{درجة المرونة المالية} = \text{صافي التدفق النقدي} / \text{متوسط الديون الاجمالية}$

$\text{التدفق النقدي الحر} = \text{صافي التدفق النقدي} / \text{جملة الموجودات}$

جدول رقم (5) نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (أ) للسنوات التي سبقت طلب القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
درجة السيولة المالية	$0,324 = \frac{2349124112}{7249634648}$	$(0,216) = \frac{(1157697370)}{5357257878}$	$(0,219) = \frac{(1233694262)}{5645762033}$
درجة المرونة المالية	$0,205 = \frac{2349124112}{11413637255}$	$(0,086) = \frac{(1157697370)}{13495166726}$	$(0,108) = \frac{(1233694262)}{11456058771}$
التدفق النقدي الحر	$0,158 = \frac{2349124112}{14842117492}$	$(0,092) = \frac{(1157697370)}{12648244792}$	$(0,132) = \frac{(1233694262)}{9363884594}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

المؤشرات الأخرى للشركة:

- 1- انخفاض في الانتاج لسنة 2014 يعود لتعرض بعض مراكز البيع التابعة للشركة لإعمال اإرهابية في محافظة الموصل والرمادي.
 - 2- لم يتضمن تقرير مجلس الإدارة لبعض المؤشرات المالية عن نشاطات الشركة كأسباب التغيرات الحاصلة في المصاريف والإيرادات خلافا للقاعدة المحاسبية رقم (6).
 - 3- لقد بلغ رصيد العجز المتراكم للشركة (13576318000) (مليار وثلاثمائة وسبعة وخمسون مليون وثلاثمائة وثمانية عشر ألف دينار) كما في 2014/12/31.
 - 4- تحقق للشركة أرباح عن استثماراتها المالية الطويلة الأجل لدى اغلب الشركات والبالغ مجموع مساهماتها فيه (113426890) (مائة وثلاثة عشر مليون وأربعمائة وستة وعشرون ألف وثمانمائة وتسعون ديناراً لا غيرها).
 - 5- لم تقدم الشركة كشف التدفق النقدي لعام 2014 خلافاً لمتطلبات اعداد البيانات المالية .
 - 6- لم تقم الشركة بإعادة تقييم الاستثمارات المالية التابعة لها استناداً للقاعدة المحاسبية المرقمة 14 الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والمالية.
 - 7- هنالك فوائد مصرفية مستحقة وغير مستلمة والمتحققة عن ودائع مصرفية ثابتة والبالغة (16580000) (ستة عشر مليون وخمسمائة وثمانون ألف دينار لا غيرها).
 - 8- قامت الشركة باستخدام رصيد الفائض المتحقق في عام (2012) لإطفاء العجز المتراكم وبمبلغ (42416960)(اثان وأربعون مليون وأربعمائة وستة عشر ألف وتسعمائة وستون) .
- من خلال عملية تحليل البيانات المالية الخاصة بالشركة يلاحظ ان قرار ادارة المصرف برفض منح الائتمان للشركة قرار غير سليم وفقاً لما يلي:

- 1- للشركة ارباح قادرة على تغطية مبلغ العجز المتحقق خلال السنوات السابقة وعلى الرغم من ضعف نسبة الإيرادات المتحققة للنشاط الانتاجي غير ان الشركة قد حققت ربحاً من نشاطها وتستطيع من خلال التحسن الحاصل في الوضع الاقتصادي والسياسي التغيير في نشاطها بشكل أصولي عن طريق إدراج نشاط الشركة الجديد في دائرة مسجل الشركات وتحقيق الأرباح بصورة اكبر خلال السنوات القادمة، و كان من الممكن إن تحدد اتفاقية القرض نوع النشاط كما ان التحسن في الوضع السياسي سوف يساعد الشركة على استعادة نشاطها المتضرر نتيجة الاعمال الارهابية في بعض مراكز البيع التابعة للشركة .
- 2- إن مؤشرات السيولة المستخرجة جيدة وباستطاعة الشركة إن تحقق السيولة في الوقت المناسب وتسديد القرض وفوائده.
- 3- ومن خلال نسب الملاءة المالية لوحظ تمتع الشركة بملاءة مالية جيدة ويملكية عالية، كما إن الشركة غير مثقلة بالديون والقروض المصرفية ولا تتحمل أعباء فوائد .
- 4- إن للشركة استثمارات مالية متنوعة موزعة على عدد كبير من الشركات وبشكل اسهم ممكن استخدامها مع الضمانات الأخرى والتي رفض المصرف اعتبارها ضمان مقبول .

5- ومن خلال نسب النشاط هناك انخفاض في معدل دوران المدينين و ارتفاع متوسط فترة التحصيل للديون لسنة (2014) عن السنوات السابقة وكذلك ارتفاع دوران المخزون و انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون وهذا مؤشر جودة الديون وبالتالي سيولتها المالية .

وعليه فان الشركة في حال استلامها للقرض ستكون قادرة على تجاوز الازمة الحاصلة من خلال التطوير الممكن حدوثه في نشاطها والذي يصاحبه الاستقرار النسبي الحاصل سياسياً واقتصادياً.

3-2 الشركة (ب) شركة صناعية وتجارة عامة مساهمة مختلطة

إن هدف الشركة وفق ما جاء في تقرير إدارتها هو تنمية الجانب الصناعي ضمن خطة التنمية ومساهمتهم جنباً إلى جنب مع القطاع العام في حقل التنمية في مجالات الإنتاج معتمدة على الأساليب الحديثة والاستخدام الأمثل لعملية الإنتاج وبمواصفات قياسية معتمدة، إن الشركة ملتزمة بأهدافها من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية ، وقد قامت الشركة بإضافة النشاط الجاري لنشاطها خلال عام 2014

3-2-1 اتفاقية التسهيلات الائتمانية: قدمت الشركة طلب قرض بمبلغ (100000000 دينار) (مليار دينار) خلال عام (2015) لتوسيع نشاطها الصناعي والإنتاجي، وتأمل في تجهيز المؤسسات الحكومية والخاصة، وقد تم منح الشركة القرض لمدة ثلاث سنوات مقابل فائدة سنوية 10% تدفع بطريقة القسط المتناقص، وهنا يتم حساب الفائدة كل فترة على الرصيد المستحق لمبلغ القرض، وتدفع أقساط القروض مع الفوائد المترتبة كل ثلاثة اشهر، وبالمقابل تقدم الضمانات العقارية وفق تقديرات دائرة التسجيل العقاري التي تغطي اصل المبلغ والفوائد المترتبة عليه.

3-2-2 التحليل المالي للشركة للفترة السابقة لمنح الائتمان: وتشمل هذه الفترة السنوات التي سبقت منح القرض للشركة وهي (2012، 2013، 2014) وكالاتي:

أولاً: نسب الربحية Profitability Ratios : بلغت نسب الربحية للشركة (ب):

- 1- مجمل الربح: حققت الشركة نسبة للسنوات (2013، 2014) (0,572، 0,062) على التوالي بينما حققت خسارة سنة (2012) بنسبة (0,854).
- 2- ربح التشغيل: نلاحظ من خلال هذه النسبة إن ربح التشغيل قد حقق خسارة في سنة (2012) بنسبة (0,101) بينما حققت ارباحاً للسنوات (2013، 2014) .
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: لم تحقق هذه النسبة ربحاً لسنة (2012) بينما حققت ربحاً للسنوات (2013، 2014) .
- 4- العائد على الموجودات : لم تحقق الشركة في عام (2012) عائداً وكانت النسبة سالبة بمقدار (0,037) بينما حققت ربحاً للسنوات (2013، 2014) .
- 5- العائد على حقوق المساهمين :لم تحقق الشركة عائداً لسنة (2012) بينما حققت عائداً للسنوات (2013، 2014) بنسبة (1,461، 0,290) على التوالي .

دلت نسب الربحية أعلاه وحسبما بينه الجدول (6) إن الشركة قد عانت من خسائر في عام (2012) و عجزت عن تغطية مصاريفها المختلفة وذات العلاقة المباشرة بالمبيعات وإنها عانت من ضعف قدرة إدارتها على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة لديها، وقد تحسن الوضع العام لأرباح الشركة في عام (2013) بتحقيق نسبة جيدة للأرباح، وعادت النسبة للانخفاض

قليلا خلال عام (2014)، ويجدر بالشركة بيان ماهية الأسباب للانخفاض الحاصل في نسب الربحية للسنة التي سبقت منح القرض بعد التحسن الذي لوحظ عليها في سنة (2013).

جدول رقم (6) نسب الربحية للسنوات التي سبقت منح القرض Profitability Ratios

النسبة المالية	2012	2013	2014
مجمّل الربح	$(0.854) = \frac{278118142}{325660274}$	$0,572 = \frac{798541175}{1396978125}$	$0,062 = \frac{419698455}{6764238450}$
ربح التشغيل	$(0,101) = \frac{32871455}{325660274}$	$0,582 = \frac{813221425}{1396978125}$	$0,062 = \frac{419087423}{6764238450}$
صافي الربح بعد الضريبة	صفر = صفر $\frac{325660274}{325660274}$	$0,572 = \frac{798541175}{1396978125}$	$0,062 = \frac{419698455}{6764238450}$
العائد على الموجودات	$(0,037) = \frac{32871455}{869839815}$	$0,464 = \frac{813221425}{1753218513}$	$0,148 = \frac{419087423}{2825163250}$
العائد على حقوق المساهمين	صفر = صفر $\frac{886977355}{886977355}$	$1,461 = \frac{798541175}{546534722}$	$0,290 = \frac{446518112}{1541254350}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثانياً: نسب السيولة: كانت نسبة السيولة للشركة للسنوات الثلاثة قبل منح القرض كالاتي:

- 1- نسبة التداول: قد بلغت نسبة التداول في (2012، 2013، 2014) (1:1,583) (1:1,991) (1:1,365) على التوالي وتعد النسبة ادنى من الحد المقبول وهو (2:1) .
 - 2- نسبة السيولة السريعة: بلغت نسب السيولة السريعة للسنوات (2012، 2013، 2014) (0,879:1) (1:1,513): (1:1,160) على التوالي وهي نسبة مقبولة عموماً .
- لقد لوحظ من خلال تحليل نسب السيولة إن الشركة لم تحقق الدرجة الملائمة للتداول بينما حققت الدرجة الملائمة للسيولة السريعة

جدول رقم (7) نسب السيولة Liquidity Ratio للسنوات التي سبقت منح القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
نسبة التداول	$1,583 = \frac{724326350}{457563428}$	$1,991 = \frac{1238891245}{612183145}$	$1,365 = \frac{2345178253}{1718234650}$
نسبة السيولة السريعة	$0,879 = \frac{322137225}{457563428}$	$1,513 = \frac{312574264}{612183145}$	$1,160 = \frac{351287950}{1718234650}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثالثاً: نسب الأداء أو النشاط **Performance or Activity Ratios**: كانت نسب الأداء:

- 1- معدل دوران المدينين :كانت النسبة للسنوات (2012، 2013) (0,888 : 1) (0,897 : 1) أي ما يقارب (مرة واحدة) وهي نسبة جيدة، بينما انخفضت سنة (2014) إلى (0,368).
- 2- متوسط فترة التحصيل: عند دراسة نسب التحصيل لوحظ إن السنوات (2012، 2013) حققت متوسط فترة تحصيل منخفضة (405، 401) يوم أي بما يتجاوز السنة بينما وصل متوسط فترة التحصيل لسنة (2014) إلى (978) يوم وهي فترة كبيرة جدا لتحصيل الديون.
- 3- معدل دوران المخزون: بلغت هذه النسبة للسنوات (2012، 2013) (0,910 : 1) (0,903 : 1) على التوالي أي (مرة واحدة) خلال السنة وقد انخفضت في عام (2014) .
- 4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: بلغ النسبة للسنوات (2012، 2013) (396، 399) يوم وهي مدة مناسبة ، أما في سنة (2014) فقد ارتفع متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون بنسبة كبيرة ليبلغ (1068) يوم أي بما يقارب الثلاث سنوات وهي مدة كبيرة جدا.
- 5- معدل دوران الموجودات: بلغت اعلى نسبة لدوران الموجودات هي في سنة (2014) إذ بلغت (2,394) أي ما يقارب (3 مرة)، أما السنوات السابقة (2012، 2013) فشكلت نسبة منخفضة جدا بلغت (0,374 ، 0,797) على التوالي.

جدول (8) **Performance or Activity Ratios** للسنوات التي سبقت منح القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
معدل دوران المدينين	$0,888 = \frac{369712245}{416457228}$	$0,897 = \frac{342842175}{382174580}$	$0,368 = \frac{323625879}{879317543}$
متوسط فترة التحصيل	$405 = \frac{360}{0,888}$	$401 = \frac{360}{0,897}$	$978 = \frac{360}{0,368}$
معدل دوران المخزون	$0,910 = \frac{293218547}{322137225}$	$0,903 = \frac{282183379}{312574264}$	$0,337 = \frac{118210578}{351287950}$
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	$396 = \frac{360}{0,910}$	$399 = \frac{360}{0,903}$	$1068 = \frac{360}{0,337}$
معدل دوران الموجودات	$0,374 = \frac{325660274}{869839815}$	$0,797 = \frac{1396978125}{1753218513}$	$2,394 = \frac{6764238450}{2825163250}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

رابعاً: نسب الملاءة: فيما يلي نسب الملاءة للثلاث سنوات الاخيرة قبل اتفاقية منح القرض:

- 1- نسبة المديونية: إن مديونية الشركة قد ارتفعت في سنة (2014) لتصل إلى (0,683) ، بينما كانت في السنوات (2012، 2013) (0,472، 0,349) على التوالي.
- 2- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: لقد انخفضت هذه النسبة للشركة في السنوات الثلاثة.
- 3- نسبة تغطية الفوائد: ارتفعت هذه النسبة بنسبة كبيرة لتصل إلى (33,873) في سنة (2014) بعد إن كانت في سنة (2013) (16,558)، أما في سنة (2012) فقد كانت النسبة سالبة بلغت (6,971)، مما يؤشر على تحسن في قدرة الشركة على تغطية الفوائد.

4- نسبة الملكية : تبعا لنسب المديونية لوحظ إن الشركة قد تراجعت نسب ملكيتها تبعا لزيادة نسب المديونية فقد بلغت (2012، 2013، 2014) (0,546، 0,312، 1,020) على التوالي.

ومن خلال النسب السابقة نلاحظ إن هناك اعباء مالية تعاني منها الشركة مما أدى الى ارتفاع المديونية لعام 2014 وهي السنة التي سبقت منح القرض يرافقه انخفاضاً في نسبة تغطية الديون، ولكن على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الديون إلا إنها قد حققت تزايداً في نسبة تغطية الفوائد بنسبة جيدة، وهذا مؤشر يدل على قدرتها على سداد القرض مع فوائده في الوقت المناسب.

جدول (9) نسب الملاءة Solvency Ratios للسنوات التي سبقت منح القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
نسبة المديونية	$0,472 = \frac{410532618}{869839815}$	$0,349 = \frac{612179457}{1753218513}$	$0,683 = \frac{1930625180}{2825163250}$
نسبة تغطية الديون طويلة الأجل	$0,096 = \frac{39258024}{410532618}$	$0,067 = \frac{41118672}{612179457}$	$0,038 = \frac{72522118}{1930625180}$
نسبة تغطية الفوائد	$(6,971) = \frac{(32871455)}{4715512}$	$16,558 = \frac{813221425}{49112864}$	$33,873 = \frac{419087423}{12372154}$
نسبة الملكية	$1,020 = \frac{886977355}{869839815}$	$0,312 = \frac{546534722}{1753218513}$	$0,546 = \frac{1541254350}{2825163250}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

خامساً: نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي

1- درجة السيولة المالية: كانت درجة السيولة المالية مرتفعة بالتدريج خلال السنوات.

2- درجة المرونة المالية: كما ارتفعت المرونة المالية وبالتدريج خلال السنوات.

3- التدفق النقدي الحر: بلغت النسبة خلال (2012، 2013، 2014) (24%، 28%، 22%)

وبلاحظ ان نسب السيولة والمرونة كانت متشابهة وبارتفاع خلال السنوات الثلاثة بينما نسب التدفق النقدي الحر فقد انخفضت خلال السنوات الثلاثة.

جدول رقم (10) نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (ب) للسنوات التي سبقت منح القرض

النسبة المالية	2012	2013	2014
درجة السيولة المالية	$0,381 = \frac{321224582}{842915623}$	$0,0446 = \frac{489218657}{1097512872}$	$0,596 = \frac{622712478}{111224336}$
درجة المرونة المالية	$0,381 = \frac{321224582}{842915623}$	$0,446 = \frac{489218657}{1097215872}$	$0,600 = \frac{622712478}{111224336}$
التدفق النقدي الحر	$0,024 = \frac{321224582}{869839815}$	$0,279 = \frac{489218657}{1753218513}$	$0,220 = \frac{622712478}{2825163250}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

3-2-3 التحليل الائتماني للشركة (ب) للفترة اللاحقة لمنح القرض السنوات (2015، 2016)

أولاً: نسب الربحية Profitability Ratios

- 1- مجمل الربح: حققت الشركة هامش ربح لسنة (2016) (0,019) وقيمة موجبة مقارنةً بالسنة السابقة بلغت (0,223) بقيمة سالبة دل على تحسن ربحيتها بشكل قليل.
- 2- ربح التشغيل: وكالنسبة السابقة تقدمت الشركة بتحقيق ربح تشغيل بنسبة (0,010) لسنة 2016 وقيمة موجبة بعد إن كانت سالبة للسنة السابقة بمقدار (0,004) ويدل على ضعف الشركة في تحقيق الأرباح كون النسبة خلال سنة 2016 نسبه قليلة.
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: حققت الشركة ربحاً مقداره (0,019) بعد إن عجزت عن تحقيق ربحاً في سنة 2015 بسبب تعرضها للخسارة.
- 4- العائد على الموجودات: حققت الشركة عائد خلال 2016 بنسبة (0,041) في حين كان مقدار النسبة لسنة 2015 (0,10).
- 5- العائد على حقوق المساهمين : حققت الشركة عائداً على حقوق مساهميها بنسبة (0,593) خلال عام 2016 بعد إن عجزت السنة السابقة عن تحقيق عائد للمساهمين. نلاحظ من خلال هذه النسب إن الشركة تمكنت من رفع عوائدها للعام (2016) مقارنةً بالعام الذي يسبق (2015) ويعزى ذلك إلى تعديل نشاط الشركة ليشمل التجارة العامة فضلاً عن نشاطها الإنتاجي، فقد قامت الشركة بشراء البضائع المستوردة وبيعها في السوق المحلي، علماً إن الشركة قد حققت أرباحاً جيدة للأعوام (2013، 2014)

الجدول (11) يبين نسب الربحية القروض Profitability Ratios للسنوات (2009، 2010) للشركة (ب) للسنوات التي تلت منح القرض.

النسبة المالية	2015	2016
مجمّل الربح	$(0,223) = \frac{521108140}{2341176800}$	$0,019 = \frac{617665852}{32765853450}$
ربح التشغيل	$(0,004) = \frac{9886447}{2341176800}$	$0,010 = \frac{325921285}{32765853450}$
صافي الربح بعد الضريبة	$\text{صفر} = \frac{\text{صفر}}{2341176800}$	$0,025 = \frac{617665852}{32765853450}$
العائد على الموجودات	$(0,010) = \frac{9886447}{987152779}$	$0,041 = \frac{325921285}{7965113825}$
العائد على حقوق المساهمين	$\text{صفر} = \frac{\text{صفر}}{428449995}$	$0,593 = \frac{617665852}{1041449355}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثانياً: نسب السيولة

- 1- نسبة التداول: بلغت النسبة للسنوات (2016, 2015) (1: 1,195, 1: 1,138) على التوالي ويلاحظ انخفاضها سنة 2016 عن 2015 وهي دون المستوى المقبول عموماً.
- 2- نسبة السيولة السريعة: بلغت النسبة للعام (2016) (1: 1,075) في حين كانت سنة 2015 (1: 0,473) إذ تعد النسبة منخفضة لسنة 2015 ولكنها جيدة وضمن المستوى المقبول عموماً خلال سنة 2016. لوحظ من خلال نسبة السيولة إن

الشركة لم تحقق تقدماً كبيراً في توفير السيولة وبقيت سيولتها أقل من النسبة المتعارف عليها والبالغة 2:1، أما فيما يخص السيولة السريعة فقد كانت نسبتها جيدة وضمن المستوى المقبول عموماً وهو (1:1) خلال سنة 2016.

جدول (12) نسب السيولة Liquidity

النسبة المالية	2015	2016
نسبة التداول	$1,195 = \frac{645361827}{539941229}$	$1,159 = \frac{7819789184}{6744574441}$
نسبة السيولة السريعة	$0,473 = \frac{389942179}{539941229}$	$1,12 = \frac{269224406}{6744574441}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

ثالثاً: نسب الأداء أو الأنشطة

- 1- معدل دوران المدينين: كانت النسبة متقاربة للسنتين (2015, 2016) بمقدار (0,414, 0,376) على التوالي وبما يعادل مرة واحدة فقط، وهي نسبة تعد مقبولة عموماً
 - 2- متوسط فترة التحصيل: بالاعتماد على النسبة السابقة نلاحظ ارتفاع متوسط فترة التحصيل للسنتين الأخيرتين، وبما يتجاوز السنة الواحدة، كما نلاحظ إن متوسط فترة التحصيل قد ارتفع بشكل كبير خلال سنة (2016) ويعد مؤشراً سلبياً لارتفاع مدة التحصيل.
 - 3- معدل دوران المخزون: ارتفعت النسبة لسنة (2016) عن سنة (2015) وبمعدل (2 مرة) تقريباً وبالرغم من ذلك يعد المؤشر جيد للشركة يدل على تحسين تصريف منتجاتها.
 - 4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: بلغ متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون للسنوات (2015، 2016) (118,73) يوم للسنتين، وبذلك ارتفعت هذه النسبة عن السنوات التي سبقت منح القرض بشكل كبير، وهذا يؤشر عدم تكديس البضائع في مخازن وبالتالي تحقيق عوائد إلا أن ارتفاع النسبة خلال سنة 2016 عن السابقة يعد مؤشراً غير جيد.
 - 5- معدل دوران الموجودات: حققت الشركة نسبة بمقدار (4,114) لسنة (2016)، ولوحظ إن النسبة قد ارتفعت عن السنة السابقة بدرجة جيدة إذ كانت في سنة (2015) (2,372).
- يلاحظ من نسبة الأداء أن هناك انخفاض في متوسط الاحتفاظ بالمخزون ويعود سبب ذلك ممارسة الشركة للنشاط الجاري مما يجعل البضائع غير مكدسة وكذلك ارتفاع هذه النسبة وبما يقارب (4مرة) في السنة، وعليه فأنها نسبة جيدة جداً لسنة (2016)

جدول (13) نسب الأداء Performance or Activity Ratios للسنوات التي تلت منح القرض

النسبة المالية	2015	2016
معدل دوران المدينين	$0,414 = \frac{214286636}{517428219}$	$0,376 = \frac{2197283192}{5849871822}$
متوسط فترة التحصيل	$870 = \frac{360}{0,414}$	$957 = \frac{360}{0,376}$
معدل دوران المخزون	$3,061 = \frac{1193754122}{389942679}$	$4,911 = \frac{1322179918}{269224406}$
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	$118 = \frac{360}{3,061}$	$73 = \frac{360}{4,911}$
معدل دوران الموجودات	$2,372 = \frac{2341176800}{987152779}$	$4,114 = \frac{32765853450}{7965113825}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

رابعاً: نسب الملاءة

- 1- نسبة المديونية: بلغت النسبة (59%) وهذا مؤشر يدل على ارتفاع المديونية لعام (2016) بينما كانت النسبة في 2015 (33%) ويعود احد اسباب ارتفاع النسبة الى استلام القرض .
 - 2- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: انخفضت نسبة تغطية الديون طويلة الأجل إلى (0,015) خلال عام 2016 بينما كانت خلال عام 2015 (0,227) .
 - 3- نسبة تغطية الفوائد: حققت الشركة نسبة سالبة خلال 2015 بينما انخفضت هذه النسبة خلال 2016 على الرغم من الزيادة في تحقيق الأرباح التشغيلية وهذا مؤشر غير جيد.
 - 4- نسبة الملكية: تعد هذه النسبة مكملة لنسبة المديونية عليه نجد إن اتجاهها معاكس لاتجاه نسبة المديونية وقد بلغت (0,124) في عام 2016 بينما كانت (0,333) في عام 2015.
- نلاحظ من النسب السابقة إن الارتفاع في المديونية يعود سببه الى تحمل الشركة أعباء القرض وفوائده في السنة التي تلت منح القرض ويقابله انخفاض في نسبة الملكية غير ان التقارب بين نسبة المديونية ونسبة الملكية لعام 2015 يعد مؤشراً سلباً.

جدول (14) نسب الملاءة Solvency Ratios للشركة / للسنوات التي تلت منح القرض

النسبة المالية	2015	2016
نسبة المديونية	$0,330 = \frac{325941225}{987152779}$	$0,592 = \frac{4712584182}{7965113825}$
نسبة تغطية الديون طويلة الأجل	$0,227 = \frac{74312875}{325941225}$	$0,015 = \frac{72247882}{4714974442}$
نسبة تغطية الفوائد	$(3,392) = \frac{9886447}{2914244}$	$1,266 = \frac{325921285}{257372}$
نسبة الملكية	$0,333 = \frac{328449995}{985457799}$	$0,124 = \frac{1041449355}{8375102625}$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

خامساً: نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي

1. درجة السيولة المالية: كانت النسبة لعام (2016) وبقية موجبة وبالرغم من إن القيمة الموجبة قد ارتفعت عن السنة السابقة (2015) وتخطيها للقيمة السالبة إلا إن هذه النسبة ما تزال تحت المستوى المقبول .
 2. درجة المرونة المالية: بلغت المرونة المالية لعام (2016) (53%) وبقية موجبة في حين كانت النسبة لسنة 2015 سالبة وبقية (67%) .
 3. التدفق النقدي الحر: تخطت النسبة لعام (2016) القيمة السالبة لسنة 2015 .
- ونلاحظ من خلال النسب اعلاه والتي تبين ارتفاع التدفقات النقدية في سنة (2016) عن سنة (2015) إلا إنه ما زالت لا تصل إلى المستوى المناسب من التدفقات النقدية .

جدول (15) نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (ب) للسنوات التي تلت منح القرض

2016	2015	المالية النسبة
$100 = 31\% \times \frac{1198627524}{392168775}$	$115 = 100\% \times \frac{(1312487917)}{1143885934}$	درجة السيولة المالية
$53 = 100\% \times \frac{1198627524}{2281947499}$	$67 = 100\% \times \frac{(1312487917)}{1944728942}$	درجة المرونة المالية
$15 = 100\% \times \frac{1198627524}{7965113825}$	$133 = 100\% \times \frac{(1312487917)}{987152779}$	التدفق النقدي الحر

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

المؤشرات الأخرى للشركة :

أما بالنسبة لمؤشرات الشركة الأخرى فكانت كالاتي :

- 1- عدم ظهور القرض المستلم في حركة النقد الخاص بكشف التدفق النقدي 2015.
- 2- عدم تقديم الافصاح الكافي لحجم الخسائر التي تعرضت لها الشركة .
- 3- عدم وجود تناسب في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والبالغ (118000000) والذي لا يتناسب مع حجم الديون للشركة .
- 4- لم يتضمن تقرير الإدارة المرفق مع البيانات المالية على بعض المؤشرات المهمة عن البيانات المالية للشركة ومنها نسب الاختلاف في مصروفات وإيرادات السنة السابقة وأسبابها خلافا لمتطلبات القاعدة المحاسبية رقم (6) الخاصة بالإفصاح والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.
- 5- قدمت الشركة كشف التدفق النقدي ضمن البيانات المالية ، ولعدم دقته فقد طلبت الشركة سحب الكشف وأشارت بعدم إعداده وفق القاعدة المحاسبية رقم (7) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق. وعليه ووفقاً لما جاء من نتائج التحليل المالي وعدم تحقيق الشركة لنسب ربحية والانخفاض في نسب الاداء والملاءة المالية مع المؤشرات السالبة في التدفقات المالية للشركة والمؤشرات الأخرى التي تبين عدم استخدام القرض بالشكل الملائم وضعف في ادارة الشركة حيث يعد منح القرض مخاطرة مالية كبيرة بالنسبة للمصرف .

الاستنتاجات

- 1- تسهم المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية وتعمل مع الدولة في تخفيف العبء عنها بعملية انشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية من خلال منح التمويل المناسب لتلك المشاريع، ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام.
- 2- على الرغم من تعدد طرائق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وتقرير الادارة السنوي الا ان كلمة الفصل فيما يتعلق بصدق وعدالة القوائم المالية ترتبط بالامثال للقواعد المحلية والمعايير الدولية وان مستوى الإفصاح المناسب يتحدد من مجموعة العوامل والمتغيرات و اهمها قوانين الضريبة وسوق العراق للأوراق المالية ومدى رغبة الادارة بالإفصاح.
- 3- تعود اسباب تزايد المخاطر الائتمانية الى اسباب داخلية متمثلة بسوء اتخاذ القرارات الائتمانية سواء كانت استثمارية أو تشغيلية وخارجية تعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد اضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة والانخفاض في سعر العملة.
- 4- لا يتوقف نجاح المصرف في سياسة الإقراض على الكفاءة في اتخاذ القرار الصحيح فحسب بل على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان ويتم من خلالها الاستمرار في التقصي عن المركز المالي للزبون وهذا الموضوع لا يتوفر في المصارف العراقية حيث يتم الاستقصاء عن القرض في حالة توقف سداد الاقساط.
- 5- نظرا للميزات التي تتمتع بها أساليب التمويل الحديثة في إخفاء الدين وما يترتب على ذلك من منافع متمثلة باتساع فرصة للحصول على قروض وانخفاض في نسبة المديونية وتحسين صورة المركز المالي الأمر الذي يجعل الوحدة الاقتصادية لا تتخلى عن استخدام هذه الأساليب لذلك يستوجب على مستخدمي القوائم الاعتماد على البيانات غير المالية إلى جنب البيانات المالية من اجل الاقتراب إلى حقيقة الوضع قبل اتخاذ قرار التمويل.
- 6- تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل التي تظهر العلاقة بين فقرات الميزانية وفقرات قائمة الدخل وغيرها من القوائم المالية، كما أنها عبارة عن مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية ، ويعد إعداد هذه النسب لا يقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى، مع مراعاة ربط أكبر عدد منها مع بعضها لاتخاذ القرار المناسب، كما أن درجة الاعتماد على النسب يتوقف على الجهة التي تقوم بالدراسة.
- 7- تكفي المصارف بالضمان المقدم فقط. ولا تأخذ بالاعتبار الغرض من تقديم التسهيلات، وهذا يدل على أهمية الضمان فهو خط الدفاع الأول في حالة العجز عن السداد حيث إن المصرف عينة البحث يقوم بعملية التحليل المالي بصورة شكلية لا يؤخذ بها عند اتخاذ القرار الائتماني وانما يتم الاعتماد على الضمانات العقارية والضمانات الشخصية، اذ يكون منح الائتمان عادة مقابل رهونات ، لكن رغم وجود هذه الرهونات يتعرض المصرف الى مشكلة القروض المتعثرة وخسارة ناجمة عن مخاطر الائتمان.
- 8- لا يستعمل المصرف عينة البحث طرائق قياس المخاطر الائتمانية، كما لا يعتمد اي من أساليب تصنيف الائتمان التي تعتمد الطرائق الاحصائية أو التصنيف الخارجي نظرا لصعوبة تطبيقها في المصارف العراقية.
- 9- اتضح من خلال الدراسة وجود حالات الضعف والخلل في القوانين والأنظمة والتعليمات اذ لم يجر تعديل على النظام المحاسبي المتخصص للمصارف وشركات التأمين منذ تاريخ صدوره عام 1988 ولغاية هذا التاريخ وان اعتماده في هذه الفترة يعد احد العوامل المؤثرة في عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية نظرا للفجوة الحاصلة بين النظام وتلك المعايير وذلك لان النظام المحاسبي الموحد يمكن ان يفصح عن معلومات تخدم الإدارة وفي مجالات ضيقة لا تتناسب مع متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية والمتجددة وان قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 لم يلزم إدارة الشركات بإعداد التقارير المالية على وفق معايير المحاسبة الدولية.
- 10- من خلال تحليل القوائم المالية للشركتين تبين ان قرار المصرف بعدم منح الائتمان للشركة (أ) يعد قرار خاطئ كونها شركة غير محملة بالديون وتحليل مؤشراتنا جيد اضافة ان الخسائر التي تعرضت لها كانت نتيجة العمليات الارهابية وليست نتيجة لسياسة الشركة ويعد هذا القرض مساهمه من المصرف في انقاذ النشاط الاقتصادي، اما بالنسبة لقرار منح الائتمان للشركة (ب) فلم يؤيد التحليل المالي هذا القرار ويؤكد على المخاطرة التي ممكن ان يتعرض لها المصرف .

التوصيات

- 1- ضرورة الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح لما لهذا التوقيت من اثر بالغ الاهمية كون المعلومات المتعلقة بالشركة ضمن الوقت الملائم .
- 2- ينبغي ان يتضمن تقرير مجلس الادارة المتطلبات الإفصاحية التي جاءت بالفقرة (23) من القاعدة المحاسبية المحلية رقم (10).
- 3- الإفصاح عن طبيعة الموجودات المالية المرهونة كضمان لقروض اخرى .
- 4- ضرورة الالتزام بالنظام المحاسبي الموحد الجديد لسنة 2011 وتعليماته وبما ينسجم مع متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية والبيئة العراقية والزام الشركات بالإفصاح الكافي السنوي والفصلي لتحديد واقع الشركات المالي.
- 5- ضرورة عرض المعلومات بصورة منطقية ومرتبطة من قبل الشركات طالبة الائتمان وعرض للمعلومات ذات الاثر المادي والجوهري على قرارات المستخدمين اي بمعنى ضرورة التركيز على جانب النوع وليس الكم ، اذ يسهل مهمة اتخاذ القرار الرشيد.
- 6- ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاساليب الرياضية والاحصائية من اجل قياس وتقييم المخاطر المحتملة في العمل المصرفي لغرض توفير المعلومات في الوقت المناسب
- 7- وجود رقابة ائتمانية لمتابعة المخاطر والحد منها من خلال وضع سياسة ائتمانية لتقدير كمية الائتمان الواجب منحه ومتابعة سجلات الزبائن وشروط الائتمان.
- 8- دراسة حالة الزبائن المالية ومتابعة عملية منح القرض حتى سداد اصل القرض مع فوائده واعتماد نظرية الدخل المتوقع في ادارة السيولة.
- 9- ويمكن للمصرف ان يجعل احد شروط الإقراض هو قيام الشركة بتزويده بالتقارير المالية من اجل عملية التحليل اللازم قبل اتخاذ القرار ويمكن أيضا طلب تزويده بالبيانات المالية على فترات محددة خلال مسار اتفاقية القرض.

المصادر

- 1- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 الوقائع العراقية العدد 4172 كانون الثاني 2011 .
- 2- قانون المؤقت لسوق العراق للأوراق المالية 2004.
- 3- معايير المحاسبة الوطنية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق لسنة 1998, القاعدة رقم 10
- 4- الخطيب، سمير (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 5- حسين، أحمد حسين علي(2006)، القوائم المالية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، مصر (الإسكندرية).
- 6- سالم، شاهين عكاب (2010)، المخاطر المالية (أنواعها، إدارتها، كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها)، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.
- 7- طه، طارق (2007)، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية.
- 8- عوض الله، عبد المنعم (2001)، تحليل ونقد القوائم المالية، مطبعة مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة.
- 9- مطر، محمد عطية، 2004، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، والإفصاح ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

- 10- عبد الحميد , عبد المطلب (اقتصاديات المالية العامة)العربية المتحدة ط 1, 2010.
- 11- خضير، نبيل برهان(2010)، دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط حركة تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، دبلوم عالي معادل للماجستير ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد.
- 12- العمري، احمد محمد، و سويدان، ميشيل سعيد(2007)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 44، العدد 2، سبتمبر.
- 13- عبيد، فداء عدنان عبيد (2009)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي والإفصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 14- الدغيم ، عبد العزيز وآخرون (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28.
- 15- الشمري، صادق راشد (2010)، القروض المتعثرة واثرها على الازمات المالية، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، آذار.
- 16- الدوري , سراء علي (دور الإفصاح في تقييم السياسات الائتمانية) دبلوم عالي معادل للماجستير جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية 2012 .
- 17- مطر، محمد عطية و السويطي، موسى (2008)، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس- العرض- الإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 18- زيود، وآخرون (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1.
- 19- القرشي , محمد صالح تركي , القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية , 2011 -news-AlRajhi .kai .Sa/pages-07.aspx
- 20- Staden, Chris Van (2004), The Value Added Statement: Bastion of Social Reporting or Dinosaur of Financial Reporting, Social Science Electronic publishing Inc, New York, 31march. <http://ssrn.com>
- 21- Belkaoui, Ahmed (2000), Accounting Theory, 4th Ed, Thomson Learning : USA.
- 22- Gody, repetto and Andrew(2002) , disclosure requirements , CPA Journa.
- 23- Hendriksen , Eldon S , (1992) Accounting Theory ,4th Ed , Richland D , Irwin : Inc.
- 24- Ryan, young won Shin(2003) , "XBRL, Financial Reporting , and Auditing.
- 25- Ross, Stephen A., Westerfield Randolph W., Jordan , Bradford D. Essentials of Corate Finance USA , 2002.
- 26- Angela A. Hung, Min Gong, and Jeremy Burke , Effective Disclosures in Financial Decision making , Final Report RAND Prepared for Department of Labor July 2015
- 27- Rafal Wolski &Monika Bolek (2016)Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again. The Case Of Poland.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46